

وزارة الموارد المائية والرى

قرار وزارى رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٢٤

بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٨

وزير الموارد المائية والرى

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢١٣ لسنة ٢٠٢١ والمعدل بالقرار رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٠٢٢ والقرار رقم ٢٥١٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن اعتبار مشروع إنشاء مسار لنقل مياه الصرف الزراعى والصحى المعالج بغرب الدلتا ومدينة الإسكندرية وإنشاء محطة معالجة طاقة (٦ مليون م^٣/ يوم) لتنمية وزراعة (٣٦٢) ألف فدان جنوب محور الضبعة بنطاق محافظات البحيرة والإسكندرية ومطروح من أعمال المنفعة العامة ؛ وعلى كتاب السيد المهندس رئيس مصلحة الرى رقم (١٦٣٠) بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٣ ؛ وعلى ما عُرض علينا ؛

وعلى موافقتنا ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تنزع ملكية الأراضى والعقارات المبينة تفصيلاً بالكشوف المرفقة الواردة من مديرية المساحة بالبحيرة التى تم العرض والنشر لها فى الفترة من ٢٠٢٣/١٠/٥ وحتى ٢٠٢٣/١١/١٤ ، وتعذر توقيع أصحابها أو ذوى الشأن على النماذج الخاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة ، وتنقل ملكيتها للمنفعة العامة تنفيذاً لقرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ١٢١٣ لسنة ٢٠٢١ والمعدل بالقرار رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٠٢٢ والقرار رقم ٢٥١٢ لسنة ٢٠٢٣ بنطاق محافظات (البحيرة والإسكندرية ومطروح) باعتبار مشروع إنشاء مسار لنقل مياه الصرف الزراعى والصحى المعالج بغرب الدلتا ومدينة الإسكندرية وإنشاء محطة معالجة طاقة (٦ مليون م^٣ / يوم) لتنمية وزراعة (٣٦٢) ألف فدان جنوب محور الضبعة بنطاق محافظة البحيرة والإسكندرية ومطروح من أعمال المنفعة العامة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويودع فى مكتب الشهر العقارى المختص .

(المادة الثالثة)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الموارد المائية والرى

أ.د / هانى سويلم